

شِرْح

شُرُوطُ الصِّلَاةِ وَأَرْكَانُهَا وَأَجْبَانُهَا

لِسَنْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّوْهَنِ

رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى

تَأْلِيفُ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ الْعَبَّادِ الْمَزْرَعِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ح عبد المحسن بن حمد العباد البدر ، ١٤٢٥ هـ

مقدمة مكتبة العلامة فهد الوصلينية لكتاب التفسير

البدر، عبد المحسن بن حمد العباد
شرح شروط الصلاة وأركانها وواجباتها . / عبد المحسن بن
حمد العباد البدر . - المدينة المنورة، ١٤٢٥ هـ .

٩٦ ص ، ١٢ × ١٧ سـ

ردمك : ٠ - ٥٩٥ - ٤٦ - ٩٩٦٠

١ - العنوان ١ - الصلاة

١٤٢٥/٥٤٦٨ ٢٥٢,٢ ديوبي

رقم الإيداع: ١٤٢٥/٥٤٦٨

ردمك : ٠ - ٥٩٥ - ٤٦ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد، فهذا شرح لرسالة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله المشتملة على شروط الصلاة وأركانها وواجباتها؛ فأقول: قد اشتملت هذه الرسالة على شروط الصلاة التسعة وأركانها الأربع عشر وواجباتها الثمانية، وعند ذكره رحمه الله الشرط الرابع من شروط الصلاة وهو رفع الحدث ذكر شروط الطهارة العشرة وفرض الوضوء الستة، وواجبه الذي هو التسمية مع الذكر ونواقضه الثمانية، وفي كلامه على أركان الصلاة فسر سورة الفاتحة باختصار وشرح ألفاظ الاستفتاح والتشهد.

شروط الصلاة

الشروط جمع شرط، والشرط هو الذي يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود، والمعنى أنه يلزم من كون الإنسان غير متظاهر ألا تصح له صلاة، لأن شرط الصلاة الطهارة، لقوله عليه السلام: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ». رواه البخاري (٦٩٥٤) ومسلم (٥٣٧) عن أبي هريرة.

وقد يتوضأ الإنسان ثم يحدث دون أن يصل إلى صلاة بذلك الوضوء، فلا يلزم من وجود الطهارة وجود الصلاة.

قوله: [الشرط الأول: الإسلام، وضده الكفر، والكافر عمله مردود ولو عمل أي عمل، والدليل قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمَرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَهِدِينَ عَلَى أَنفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَلِدُونَ﴾ [التوبه: ١٧]]، قوله: ﴿وَقَدِمْنَا

إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُرًا ﴿٢٣﴾ [الفرقان: ٢٣].

كل عمل يتقرب به إلى الله في هذه الأمة لا ينفع صاحبه إلا إذا كان مسبوقاً بشهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ومبنياً عليهما، فلابد من إخلاص العمل لله وهو مقتضى شهادة ألا إله إلا الله، ولابد من متابعة رسول الله ﷺ وهو مقتضى شهادة أن محمداً رسول الله ﷺ، وكل عمل يعمله الكافر فإنه لا ينفعه عند الله عز وجل، لفقده شرط الإسلام، وقد استدل الشيخ رحمه الله لرد أعمال الكفار وعدم قبولها منهم بالأياتين من سورة التوبه وسورة الفرقان، لأن آية التوبه ختمت ببيان حبوط أعمال الكفار، وآية الفرقان بيّنت أن أعمالهم لا عبرة بها، وأنها مثل الهباء المنشور أي بطلت وأضمرت.

قوله: [الثاني: العقل، وضده الجنون، والجنون مرفوع

عنه القلم حتى يفيق، والدليل حديث: « رفع القلم عن ثلاثة، النائم حتى يستيقظ، والمجنون حتى يفيق، والصغير حتى يبلغ » [١].

لابد للمصلي في صلاته أن يكون حاضر العقل ليس فاقداً له بجنون أو سكر، لأن المجنون مرفوع عنه القلم غير مكلف، والسكران أفقد نفسه عقله فألحقها بالمجانين، فلا يعقل صلاته، وقد استدل الشيخ رحمه الله بحديث « رفع القلم عن ثلاثة » وهو حديث صحيح أخرجه أبو داود (٤٣٩٨) والنسائي (٣٤٣٢) وابن ماجه (٢٠٤١) من حديث عائشة رضي الله عنها، وانظر إرواء الغليل للألباني (٢٩٧).

قوله: [الثالث: التمييز، وضده الصغر، وحدّه سبع سنين، ثم يؤمر بالصلاحة لقوله ﷺ: « مروا أبناءكم بالصلاحة لسبعين، واضربوهم عليها لعشرين، وفرقوا بينهم في المضاجع »] .

إذا بلغ الصغير سن التمييز وهو سبع سنين أمر بالصلاوة ليس على سبيل الإيجاب، لأن الوجوب إنما يكون بعد البلوغ، وأمره بالصلاحة في هذه السن ليتعود على الصلاة والاتيان بها على الوجه المشروع، وإذا بلغ عشر سنين تأكّد أمره بها وأدب على ذلك بالضرب غير المبرح لقوله عليه السلام: « مروا أبناءكم بالصلاحة لسبعين »، وهو حديث صحيح أخرجه أحمد (٦٧٥٦) (٦٦٨٩) وأبو داود (٤٩٥) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهمَا، وأخرجه أبو داود (٤٩٤) من حديث سبرة بن معبد الجهني اللتقيئ وانظر إرواء الغليل (٢٤٧).

قوله: [الشرط الرابع: رفع الحدث، وهو الوضوء المعروف، وموجهه الحدث].

الحدث: هو كل خارج من السبيلين وكذا أي ناقض للوضوء، والحدث هو الذي يوجب الوضوء،

والحدث حدثان: حدث أكبر وهو ما يوجب الغسل وهو الجنابة والحيض والنفاس، وحدث أصغر وهو ما يوجب الوضوء، ورفع الحدث يكون بالغسل وهو الوضوء لمن وجد الماء أو قدر على استعماله، فإذا لم يوجد الماء أو وجد ولكن لم يُقدر على استعماله انتقل إلى رفع كل من الحدث الأكبر والأصغر بالتيمم، وإذا تيمم للحدث الأكبر ثم وجد الماء اغتسل لقوله عليه السلام: «إن الصعيد الطيب ظهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته، فإن ذلك خير». أخرجه الترمذى (١٢٤) وغيره عن أبي ذر رضي الله عنه، وقال الترمذى: حديث حسن صحيح، وانظر إرواء الغليل (١٥٣)، وإذا اغتسل من عليه حدث أكبر ونوى رفع الحدث الأكبر والأصغر ارتفعا، أما إذا أفاض الماء على جسده في غسل الجمعة أو التبرد ونوى رفع الحدث الأصغر فإنه لا يرتفع، لأن هذا الاغتسال ليس فيه رفع حدث.

شروط الوضوء

قوله: [وشروطه عشرة: الإسلام، والعقل، والتمييز، والنية، واستصحاب حكمها، بأن لا ينوي قطعها حتى تسم الطهارة، وانقطاع موجب، واستنجاء أو استجمار قبله، وظهورية ماء، وإباحته، وإزالة ما يمنع وصوله إلى البشرة، ودخول وقت على من حدثه دائم لفرضه].

تقدّم الكلام على شروط الإسلام والعقل والتمييز، وأما شرط النية فإنه عند وضوئه ينوي بقلبه رفع الحدث ولا يتلفظ بلسانه، وكذا في جميع العبادات ينوي بقلبه ولا يتلفظ بلسانه إلّا في الحج والعمرّة فله أن يتلفظ بما نواه فيقول: ليك عمرة، أو ليك حجّاً أو ليك حجّاً وعمرّة، ولو غسل وجهه عند قيامه من النوم لا يريد الوضوء ثم بدا له أن يتوضأ فإنه يلزمـه أن يغسل وجهه للوضوء ولا يكتفي بغسله السابق لعدم وجود نية الوضوء عند ذلك الغسل، ولو اغتسـل

من عليه جنابة للتبرد ناسيًا الجنابة فإنه لا يجزئه عن غسل الجنابة لعدم وجود النية، ومع نية الطهارة يستصحب حكمها حتى تتم الطهارة، فلو نوى قطع النية في أثناء الوضوء ثم أراد إكمال الوضوء فليس له ذلك بل يتبع عليه البدء بالوضوء من أوله، ولا يكمل ما بقي عليه لأنه قد ألغى ما حصل منه، وهذا هو الشرط الخامس، والشرط السادس انقطاع موجب، أي انقطاع موجب الوضوء وهو الحدث، وذلك بأن يتضرر عند قضاء حاجته حتى انقطاع ما يخرج من السبيلين فلا يشرع في الوضوء قبل الانقطاع.

والشرط السابع: الاستنجاء أو الاستجمار قبل الوضوء، وهذا إذا كان الخارج من السبيلين بولاً أو غائطًا، أما خروج الريح فإنه لا استنجاء ولا استجمار فيه، والاستجمار يعني عن الاستنجاء إذا لم يتجاوز الخارج موضع العادة، فإن تجاوزه احتج مع ذلك إلى الاستنجاء لإزالة النجاستة.

والشرط الثامن: طهورية ماء وإياحته وهمما شيئاً، والشيخ رحمه الله جعل الشروط عشرة وذكر بعد هذا شرطين، وعلى هذا يكون اعتبار الطهورية والإباحة شرطاً واحداً، ويشترط في ماء الوضوء أن يكون طهوراً فلا يتظاهر بهاء متنجس، وأن يكون الماء مباحاً ليس مغصوباً، وهذا الأخير محل خلاف وفي اشتراطه نظر، والأظهر أن من توضأ بهاء مغصوب فالوضوء صحيح، وهو آثم على الغصب، ومثله من صلى في أرض مغصوبة، أو صلى في ثوب حرير فإن صلاته صحيحة، وهو آثم في الغصب وفي ليس الحرير.

والشرط التاسع: إزالة ما يمنع وصوله إلى البشرة فلابد في الوضوء من وصول الماء إلى أعضاء الوضوء، وينبغي إزالة ما يمنع وصوله إليها كالطين والعجبين والطلاء ونحو ذلك مما يغطي البشرة، أما ما يغير اللون ولا يغطي البشرة كالحناء فإن ذلك لا يؤثر.

والشرط العاشر: دخول وقت على من حدثه دائم لفرضه، والمعنى أن من كان به سلس بول أو تخرج منه الريح باستمرار وكذا المرأة المستحاضة، فإن هؤلاء يتوضؤون عند دخول الوقت لكل صلاة مفروضة، ولو توضأ أحدهم لصلاة الظهر بعد دخول وقتها وصلاها ثم دخل عليه وقت العصر، فلا يصلني العصر بوضوء الظهر، بل عليه أن يتوضأ بعد دخول العصر لصلاة العصر، ويدل لذلك أمره عليه السلام لفاطمة بنت أبي حبيش - وكانت مستحاضة - أن تتوضاً لكل صلاة، أخرجه البخاري (٢٢٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

فروض الوضوء

قوله: [وأما فرضه فستة: غسل الوجه - ومنه المضمضة والاستنشاق - وحده طولاً: من منابت شعر الرأس إلى الذقن، وعرضها: إلى فروع الأذنين،

وغسل اليدين إلى المرفقين، ومسح جميع الرأس - ومنه الأذنان - وغسل الرجلين إلى الكعبين والترتيب والموالاة، والدليل قوله تعالى: ﴿يَتَائِبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦٢]، ودليل الترتيب حديث: «ابدؤوا بما بدأ الله به»، ودليل الموالاة حديث صاحب اللمعة: عن النبي ﷺ أنه لما رأى رجلاً في قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء، فأمره بالإعادة [١].

صفة الوضوء جاءت مبينة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ففي كتاب الله عز وجل جاءت في سورة المائدة في قوله تعالى: ﴿يَتَائِبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦٢]، ومعنى قوله: (إذا قمتم إلى الصلاة) أي: أردتم القيام لها وأنتم

على غير طهارة، مثل قوله تعالى: «فَإِذَا قَرَأَتِ الْقُرْءَانَ فَأَسْتَعِذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَنِ الرَّجِيمِ» [النَّحْل: ٩٨]، أي: إذا أردت القراءة، وأما سنة الرسول ﷺ فقد جاءت من قوله وفعله ﷺ ومن ذلك: عن حمran مولى عثمان بن عفان أنه رأى عثمان دعا بوضوء فأفرغ على يديه من إناءه فغسلهما ثلاثة مرات، ثم أدخل يمينه في الوضوء، ثم تمضمض واستنشق واستشر، ثم غسل وجهه ثلاثة، ويديه إلى المرففين ثلاثة، ثم مسح برأسه، ثم غسل كل رجل ثلاثة، ثم قال: رأيت النبي ﷺ يتوضأ نحو وضوئي هذا، وقال: «من توضأ نحو وضوئي هذا، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيما نفسه، غفر الله له ما تقدم من ذنبه». رواه البخاري (١٦٤) ومسلم (٢٢٦)، وغسل الأعضاء ثلاثة هو الوضوء الكامل، ولا يجوز الزيادة على ذلك، وقد جاء الوضوء مرتين مرتين ومرة مرتين، والوضوء الواجب مرة واحدة

مستوعبة جميع أعضاء الوضوء، وفرض الوضوء ستة:
الأول: غسل الوجه، وحده طولاً من منابت شعر
 الرأس إلى ما استرسل من اللحية، وعرضاً: ما دون
 الأذنين، والأذنان في الوضوء من الرأس فتمسحان،
 وليسما من الوجه فتغسلان، وتخليل اللحية مستحب،
 والواجب في غسل الوجه غسل ما به المواجهة، فلا
 يدخل في ذلك تخليل اللحية، ويدخل في غسل الوجه
 المضمضة والاستنشاق، كما جاء ذلك مبيناً في حديث
 عثمان التابع وغيره.

الثاني: غسل اليدين إلى المرفقين: وذلك من
 أطراف الأصابع إلى نهاية المرفقين، والمرفقان داخلان
 في الغسل، ولا يكفي في غسل الكفين في الوضوء
 غسلهما قبل بدء الوضوء، لأن ذلك مستحب إلا عند
 القيام من النوم، فإنه واجب، وغسل اليدين يكون بعد
 غسل الوجه، فلا يكفي ما كان قبله.

الثالث: مسح الرأس: ويكون مرّة واحدة يبدأ فيها من مقدّم رأسه إلى مؤخره ثم يعود إلى المكان الذي بدأ منه، وما استرسل من شعر المرأة فإنه لا يمسح، بل يكتفى بالمسح إلى مؤخر الرأس ويمسح مع الرأس الأذنان.

الرابع: غسل الرجلين إلى الكعبين: والكعبان داخلان في الغسل، وفي كل رجل كعبان، وليس المراد بالكعبين العظمين الناتئين في ظهر القدم كما يزعمه بعض فرق الضلال، فيمسحون إليهما، فإن فرض الرجلين الغسل وليس المسح، وقد دلت قراءة **﴿وَأَرْجِلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنَ﴾** بفتح اللام، وسنة الرسول عليه السلام التي بينت صفة الوضوء على ذلك، وأما قراءة الكسر في (وأرجلكم) فهي محمولة على الغسل الخفيف جمعاً بين القراءتين، والاعتماد عليها وترك غسل الرجلين الذي دلت عليه قراءة النصب، ودللت

عليه السنة هو من اتباع المتشابه وترك المُحْكَم، ويكتفى في معرفة ضلال من ضل عن الحق في مسألة غسل الرجلين والاكتفاء بمسح ظهورهما، أنهم حرموا أنفسهم سيمما التحجيل التي قال فيها النبي ﷺ: «إن أمتي يدعون يوم القيمة غرّاً محجلين من آثار الوضوء». أخرجه البخاري (١٣٦) ومسلم (٥٨٠) عن أبي هريرة، وأنهم عرّضوا أنفسهم للوعيد الذي جاء في قوله ﷺ: «ويل للأعقارب من النار». أخرجه البخاري (١٦٥) ومسلم (٢٤٢) عن أبي هريرة رض.

الخامس: الترتيب: فيجب غسل أعضاء الوضوء على الترتيب الذي جاء في الآية، وجاء في فعله ﷺ في وضوئه فلا يجوز أن يقدم غسل اليدين على غسل الوجه، ولا مسح الرأس على غسل اليدين وهكذا، أما لو غسل اليد اليسرى قبل اليمنى أو الرجل اليسرى قبل اليمنى فإن الوضوء صحيح إجماعاً، وهو

خلاف الأولى، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٧٠/١): قال النووي: «قاعدة الشرع المستمرة استحباب البداءة باليمن في كل ما كان من باب التكريم والتزيين، وما كان بضدهما استحب فيه التيسير، قال: وأجمع العلماء على أن تقديم اليمين في الوضوء سنة، من خالفها فاته الفضل وتمّ وضوئه»، ثم نقل عن ابن قدامة في المغني أنه قال: لا نعلم في عدم الوجوب خلافاً.

وقد استدل الشيخ رحمه الله للترتيب بحديث: «ابدأ بما بدأ الله به»، قال عليه السلام ذلك عندما بدأ بالصفا في سعيه، والحديث بلفظ الأمر جاء في سنن النسائي (٢٩٦٢) وهو في صحيح مسلم (٢٩٥٠) بلفظ الخبر وهو من حديث جابر الطويل في صفة حجه عليه السلام، وفيه: «فَلَمَّا دَنَا مِن الصَّفَا قَرَأَ ۝ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَابِ اللَّهِ ۝»، «أَبْدَأْ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»، فبدأ

بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت »، وانظر إرواء الغليل (١١٢٠)، ومعنى قوله عليه السلام: «أبدأ بما بدأ الله به » أن الله لما ذكر الصفا والمروة قدم الصفا على المروة، فما بدأ الله به ذكرًا ببدأ به رسول الله عليه السلام بالسعي فعلاً.

السادس: الموالة: وهو أن يوالى بين الأعضاء في الغسل فلا يغسل بعضها ثم ينشغل عن الاستمرار في الموضوع، إلا إذا كان الانشغال لعارض يسير كفتح باب قريب فإنه لا يؤثر، ويدل لوجوب الموالة حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه، فأبصره النبي عليه السلام فقال: «ارجع فأحسن وضوئك»، فرجع ثم صلّى». أخرجه مسلم (٢٤٣)، وحديث رجل من أصحاب النبي عليه السلام: «أن النبي عليه السلام رأى رجلاً يصلّى، وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء، فأمره النبي عليه السلام أن يعيد الموضوع

والصلاه »). أخرجه أبو داود (١٧٥) وانظر إرواء الغليل (٨٦)، ووجه الاستدلال من هذين الحدثين على وجوب الم الولاية أن النبي ﷺ لم يأمر من أبصر على قدمه شيئاً لم يصبه الماء بغسل ذلك الذي لم يصبه الماء بل أمره بإعادة الوضوء، ولو كانت الم الولاية غير واجبة كفاه أن يغسل الموضع الذي لم يصبه الماء.

حكم التسمية في الوضوء

قوله: [وواجبه التسمية مع الذكر].

هذا أحد الأقوال في المسألة، وهو رواية عن الإمام أحمد، ومن قال به الحسن وإسحاق، والقول الثاني أن التسمية مستحبة، وهو قول جمهور العلماء، وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد، ذكر ذلك في المغني (١٤٥/١)، وقد ورد في التسمية في الوضوء حديث: « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ». أخرجه أبو داود (١٠١) وغيره عن أبي هريرة التميمي، وذكر الشيخ

الألباني أنه حسن وقال: « وقد قوّاه الحافظ المنذري والسعقلاني وحسّنه ابن الصلاح وابن كثير والعرّافي »، انظر إرواء الغليل (٨١)، واختيار الشيخ القول بالوجوب مع الذكر، فيه الاحتياط والخروج من الخلاف، ونظير ذلك ما قاله رحمه الله في أدب المشي إلى الصلاة: « وتجزىء تكبيرة الإحرام عن تكبيرة الركوع، لفعل زيد بن ثابت وابن عمر، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة، وإتيانه بهما أفضّل، خروجاً من خلاف من أوجبه ».

نواقض الوضوء

قوله: [ونواقضه ثمانية: الخارج من السبيلين، والخارج الفاحش النجس من الجسد، وزوال العقل، ومس المرأة بشهوة، ومس الفرج باليد قبلًا كان أو دبراً، وأكل لحم الجذور، وتحسيل الميت، والردة عن الإسلام - أعاذنا الله من ذلك -].

أول نواقص الوضوء ، الخارج من السبيلين: وهو كل خارج منها من غائط أو بول أو ريح أو دم أو مني أو مذي أو غير ذلك، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ ». أخرجه البخاري (٦٩٥٤) ومسلم (٥٣٧) عن أبي هريرة

اللَّهُمَّ إِنِّي أَنْعَمْتَ

والثاني: الخارج الفاحش النجس من الجسد: اختلف العلماء في الدم الخارج من غير السبيلين هل ينقض الوضوء أو لا؟ وقد ذهب بعض أهل العلم إلى عدم نقض الوضوء به لأنه لم يثبت في ذلك شيء عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذهب بعض أهل العلم إلى حصول النقض بما كان كثيراً فاحشاً منه، وقد جاء ذلك عن بعض الصحابة والتابعين، وهو الذي اختاره الشيخ رحمة الله هنا، وهو أخذ بما فيه الاحتياط والخروج من الخلاف. انظر المغني (١/٢٤٧)، ومجموع فتاوى الشيخ

ابن باز رحمه الله تعالى (١٥٩/١٠)، وفتاوي اللجنة الدائمة للإفتاء (٢٦١/٥).

الثالث: زوال العقل: يتقضى الوضوء بزوال العقل بجنون أو سكر أو إغماء أو نوم مستغرق، أما إذا كان النوم نعاساً لا يذهب معه الإحساس كأن يكون جالساً أو قائماً، فحصل له نعاس فخفق رأسه ثم تنبه فإن ذلك لا ينقض الوضوء، فقد روى مسلم في صحيحه (٣٧٦) عن أنس رضي الله عنه قال: «كان أصحاب رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون»، ولفظه عند أبي داود (٢٠٠): «كان أصحاب رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه يتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون»، وهذا يدل على أن زوال العقل ليس حديثاً، بل هو مظنة للحدث، ويدل لذلك أيضاً قوله صلوات الله عليه وآله وسلامه: «وكاء السه العينان، فمن نام فليتوضأ». رواه أبو داود (٢٠٣) عن علي

اللهم ^{لهم}، وسنده حسن، وانظر إرواء الغليل (١١٣) وقد نقل تحسينه عن النووي والمنذري وابن الصلاح.

الرابع: مس المرأة بشهوة: هذا الذي اختاره الشيخ، أحد الأقوال الثلاثة في المسألة، والقول الثاني: أنه ينقض مطلقاً، والثالث: أنه لا ينقض مطلقاً سواء كان بشهوة أو بغير شهوة، إذا لم يخرج مع الشهوة شيء، وهذا القول أصح الأقوال لعدم ثبوت ما يدل على النقض به، وانظر فتاوى الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى (١٣٢-١٣٨).

الخامس: مس الفرج باليد قبلأً كان أو دبراً: هذا الذي اختاره الشيخ، هو قول جمهور العلماء، وهو الصحيح إذا كان المس بدون حائل، سواء كان مس فرجه أو فرج غيره، سواء كان الممسوس صغيراً أو كبيراً من الأحياء أو الأموات، لحديث بسرة بنت صفوان رضي الله عنها أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «من مس

ذكره فليتوضاً ». رواه الترمذى (٨٢) وغيره، وقال حديث حسن صحيح، وانظر إرواء الغليل (١١٦)، وفتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء (٢٦٣/٥-٢٦٦).

السادس: أكل لحمالجزور: في الوضوء من أكل لحم الإبل قولان للعلماء: أحدهما قول الجمهور، وهو أنه لا يتوضأ من أكل لحومها، والقول الثاني: وجوب الوضوء من ذلك وسواء كان اللحم نيناً أو مطبوخاً، وأما ألبانها ومرق لحمها وكذلك الطعام الذي طبخ مع لحمها، فإن استعمال ذلك لا ينقض الوضوء، ويدل للوضوء من أكل لحوم الإبل حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه: «أن رجلاً سأله رسول الله صلوات الله عليه وآله وسالم: أتوضاً من لحوم الغنم؟ قال: «إن شئت فتوضاً وإن شئت فلا توضاً»، قال: أتوضاً من لحوم الإبل؟ قال: «نعم، فتوضاً من لحوم الإبل»، قال: أصلني في مرابض الغنم؟ قال: (نعم)، قال: أصلني في مبارك

الإبل؟ قال: (لا)». أخرجه مسلم (٣٦٠) وحديث البراء بن عازب التحقّق قال: سئل رسول الله صَلَّى اللّٰهُ عَلٰيْهِ وَسَلَّمَ عن الوضوء من لحوم الإبل؟ فقال: «توضؤوا منها»، وسئل عن لحوم الغنم؟ فقال: «لا توضؤوا منها»، وسئل عن الصلاة في مبارك الإبل؟ فقال: «لا تصلوا في مبارك الإبل فإنها من الشياطين»، وسئل عن الصلاة في مرابض الغنم؟ فقال: «صلوا فيها فإنها بركة»، رواه أبو داود (١٨٤) وغيره، وإسناده صحيح، والأصل في الأمر الوجوب، وفي الوضوء الوضوء الشرعي، فلا يحمل الأمر على الاستحباب، ولا الوضوء على الوضوء اللغوي الذي هو غسل اليدين والمضمضة، لعدم الصارف عن الأصل، وانظر إرواء الغليل (١١٨)، وذكر النووي في شرح صحيح مسلم (٤٩/٤) خلاف العلماء في الوضوء من لحم الإبل، وقال: «قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن

راهويه في هذا - أي الوضوء من لحم الإبل - حديثان: حديث جابر وحديث البراء، وهذا المذهب أقوى دليلاً وإن كان الجمهور على خلافه ». وانظر مجموع فتاوى الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى (١٥٦/١٠-١٥٨)، وفتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء (٥/٢٧٣-٢٧٧).

السابع: تغسيل الميت: اختلف العلماء في حكم الوضوء من تغسيل الميت على قولين: (أحدهما) وجوب الوضوء، (والثاني) استحبابه، ذكرهما ابن قدامة في المغني (٢٥٦/١) ورجح القول بالاستحباب، وقد روى أبو داود (٣٦١) وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً: « من غسل الميت فليغسل، ومن حمله فليتوضاً ». أورده الألباني في إرواء الغليل (١٤٤)، وفي كتاب أحكام الجنائز (٥٣)، ونقل تصحيحه عن ابن القيم وابن القطان، وابن حزم وابن حجر العسقلاني، وذكر أنه محمول على الندب لا على

الوجوب، حديثٌ حسنٌ في ذلك عن ابن عباس، وأثرٌ
عن ابن عمر رضي الله عنهم.

وإذا لمسَ مَنْ غَسَّلَ الْمَيْتَ فَرْجَهُ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ
وَجَبَ عَلَيْهِ الْوَضُوءُ لِمَسِّ الْفَرْجِ لَا لِتَغْسِيلِ الْمَيْتِ،
وَانْظُرْ فتاوى الشِّيخِ عبدِ الْعَزِيزِ بْنِ بازِ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى
(١٦٥/١٠).

الثامن: قوله: الرّدّة عن الإسلام - أعادنا الله من ذلك -: هذا الذي ذكره الشيخ رحمه الله من انتقاض الوضوء بالرّدّة هو الذي عزاه ابن قدامة في المغني (٢٣٨/١) إلى مذهب الإمام أحمد، وعزا إلى الأئمة الثلاثة الباقين القول بعدم الانتقاض، فإذا توضأ شخص وارتد عن الإسلام ثم عاد إليه قبل أن يحصل منه ناقض للوضوء غير الرّدّة فهو باق على وضوئه على القول الثاني، لا يلزم إعادته الوضوء، وتلزم إعادته الوضوء على القول الأول، والذي ذكره الشيخ

فيه الاحتياط والخروج من الخلاف لقوله عَزَّوَجَلَّ: «(دع ما يرribك إلى ما لا يرribك)».

عود إلى بقية شروط الصلاة

قوله: [الشرط الخامس: إزالة النجاسة من ثلاثة، من البدن والثوب، والبقعة، والدليل قوله تعالى: **﴿وَثِيَابَكَ فَطَهَرَ﴾**].

والمعنى أن الإنسان قبل صلاته يزيل ما على بدنـه وثيابـه وفي البقعة التي يصلـي فيها من نجـاسـة إن وجدـتـ، وذـلك بـغسلـها بـالماءـ، فإنـ صـلـيـ وـعـلـيـهـ نـجـاسـةـ ولمـ يـعـلـمـ إـلـاـ بـعـدـ فـرـاغـ الصـلـاـةـ فإنـ صـلـاتـهـ صـحـيـحةـ، وإنـ عـلـمـ فـيـ أـثـنـاءـ الصـلـاـةـ وـأـمـكـنـ خـلـعـ ماـ بـهـ نـجـاسـةـ خـلـعـهـ وـاسـتـمـرـ فـيـ صـلـاتـهـ، وـإـلـاـ قـطـعـهـ، لأنـهـ عَزَّوَجَلَّ صـلـيـ بـأـصـحـابـهـ وـعـلـيـهـ نـعـلـاهـ فـخـلـعـهـمـاـ فـيـ أـثـنـاءـ الصـلـاـةـ، وأـخـبـرـهـمـ بـعـدـ فـرـاغـهـ أـخـبـرـهـ بـأـنـ فـيـهـمـاـ قـدـرـاـ،

رواه أبو داود (٦٥٠) بسند صحيح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، فقد دلّ استمراره عَلَيْهِ الْمَسْكَنَةُ في صلاته بعد خلع نعليه على صحة صلاة من صلّى وعليه نجاسة ولم يعلم إلاّ بعد فراغ الصلاة، لأنها لو كانت لا تصح لاستئنفت الصلاة من أولها، وهذا بخلاف من صلّى وهو محدث فإنه إذا علم في أثنائها قطعها، وإن لم يعلم إلاّ بعد الفراغ منها أعادها، لقوله عَلَيْهِ الْمَسْكَنَةُ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ». رواه البخاري ومسلم، وقد تقدم. وإذا وضع المصلي فراشاً على الأرض التي فيها نجاسة أو كان تحت الأرض التي يصلّى فيها أماكن لقضاء الحاجة أو مجرى مياه متنجسة فإن الصلاة صحيحة لعدم مباشرة النجاسة، وقد أورد ابن كثير في تفسير قوله تعالى: «وَثَيَابَكَ فَطَهِرْ» نقولاً عن جماعة من السلف في تفسير ذلك بالطهارة من الذنوب والمعاصي، ثم قال: «قال محمد بن سيرين:

﴿وَثَيَابَكَ فَطَهِرُ﴾ أي اغسلها بالماء، وقال ابن زيد: كان المشركون لا يتطهرون فأمره الله أن يتطهر وأن يظهر ثيابه، وهذا القول اختاره ابن جرير، وقد تشمل الآية جميع ذلك مع طهارة القلب، فإن العرب تطلق الثياب عليه.﴾

قوله: [الشرط السادس: ستر العورة، أجمع أهل العلم على فساد صلاة من صلى عرياناً وهو يقدر، وحد عورة الرجل من السرة إلى الركبة، والأمة كذلك، والحرمة كلها عورة إلا وجهها، والدليل قوله تعالى: ﴿يَبْنِي إِدَمَ حُذُوا زِينَتُكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢١] أي: عند كل صلاة .].

المطلوب في حال السعة أن يكون المسلم في صلاته وغيرها على هيئة حسنة في اللباس وغيره لقوله تعالى: ﴿يَبْنِي إِدَمَ حُذُوا زِينَتُكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ ولقوله ﷺ: «إن الله جليل يحب الجمال» رواه مسلم (١٤٧) وفي

حال الضيق يجب ستر العورة مطلقاً في الصلاة وغيرها بما لا يصف البشرة، إلاّ من الزوجة وملك اليمين، لقوله عليه السلام: «احفظ عورتك إلاّ من زوجتك، أو ما ملكت يمينك» أخرجه الترمذى (٢٧٦٩) وغيره عن معاوية بن حيدة، وقال: حديث حسن، وانظر إرواء الغليل (١٨١٠)، وحد عورة الرجل ما فوق الركبة ودون السرّة لقوله عليه السلام: «إذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجيره، فلا ينظر إلى ما دون السرّة وفوق الركبة» رواه أبو داود (٤٩٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهمَا، وإسناده حسن، والمعنى: أن السيد إذا زوج خادمه وهو أمته، فليس بذلك الخادم وهو الأمة أن ينظر إلى عورة السيد لأنّه بتزويجه انتقلت منفعة الاستمتاع إلى الزوج، فخرج بذلك عن حكم قوله عليه السلام: «احفظ عورتك إلاّ من زوجتك أو ما ملكت يمينك»، ويدلّ لذلك أيضاً قوله

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: «غُطْ فَخْذَكَ فَإِنَّهَا مِنَ الْعُورَةِ» أخرجه الترمذى (٢٧٩٨) عن جرهد، وقال: حديث حسن، وقال البخارى في صحيحه: [باب ما يذكر في الفخذ ويروى عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش عن النبي ﷺ: «الفخذ عورة»] وقال أنس: حسر النبي ﷺ عن فخذه، وحديث أنس أسنداً، وحديث جرهد أحوط، حتى يخرج من اختلافهم []. صحيح البخارى مع الفتح (٤٧٨/١).

والإجماع الذى ذكره الشيخ، حكاہ ابن قدامة في المغني (٢٨٤/٢) عن ابن عبد البر، وقد جاءت السنة بأن المصلى مع ستر عورته يستر عاتقه في الصلاة، فعن أبي هريرة رض أن النبي ﷺ قال: «لا يصلى أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه منه شيء» أخرجه البخارى (٣٥٩) ومسلم (١١٥١).

والمرأة عورة لقوله رض: «المرأة عورة، فإذا خرجت استشرفها الشيطان» رواه الترمذى (١١٧٣)

عن عبد الله بن مسعود، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، وانظر إرواء الغليل (٢٧٣)، فيجب على المرأة ستر بدنها حتى وجهها عن الرجال الأجانب، قال شيخنا محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في كتابه أضواء البيان في تفسير سورة الأحزاب (٥٩٦/٦) عن هذا الحديث: « وما جاء فيه من كون المرأة عورة، يدل على الحجاب للزوم ستر كل ما يصدق عليه اسم العورة »، وذكر شيخنا أيضاً (٥٨٥-٥٨٦/٦) أن حكم تغطية الوجه لأمهات المؤمنين مما أجمع عليه أهل العلم، وأن الآيات التي نزلت في أمرهن بالحجاب تشتمل على قريتين تدلان على أن الحكم ليس خاصاً بهن، بل لهن ولسائر نساء الأمة:

الأولى: تعليل الأمر بالحجاب بقوله تعالى: **﴿ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾** [الأحزاب: ٥٣]، وذلك

أنه إذا قيل ذلك فيهن مع ما أكرمنه الله به من الطهارة والبعد عن الريبة، فإن غيرهن من نساء الأمة اللاتي لم يظفرن بمثل ما ظفرت به أمهات المؤمنين من باب أولى.

والثانية: في قوله عزّ وجلّ: «يَتَائِمُّا الَّتِي قُلَّ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَبِيهِنَّ» [الأحزاب: ٥٩]؛ لأن الأمر بالإذناء عليهن من الجلابيب، كما أمر به أمهات المؤمنين فقد أمر به بناته بِعَلَيْهِمُ الْمُكَبَّلَةُ ونساء المؤمنين، وهو يدل على أن الحكم ليس خاصاً بأمهات المؤمنين بل لهن ولغيرهن».

وأشار بعد ذلك رحمة الله إلى أنه لو كان الحكم خاصاً بهن على سبيل الفرض فإنهن قدوة حسنة لغيرهن من النساء، فقال (٥٩٢/٦): «وإذا علمت بما ذكرنا أن حكم آية الحجاب عام وأن ما ذكرنا معها من الآيات فيه الدلالة على احتجاب جميع بدن المرأة عن

الرجال الأجانب، علمت أن القرآن دلّ على الحجاب، ولو فرضنا أن آية الحجاب خاصة بأزواجه عَزَّلَهُ اللَّهُ عَزَّلَهُ فلا شك أنهن خير أسوة لنساء المسلمين في الآداب الكريمة المقتضية للطهارة التامة وعدم التدنّس بأنجاس الريبة، فمن يحاول منع نساء المسلمين كالدعاة للسفر والترج والاختلاط اليوم، من الاقتداء بهن في هذا الأدب السماوي الكريم المتضمن سلامة العرض والطهارة من دنس الريبة غاش لأمة محمد عَزَّلَهُ اللَّهُ عَزَّلَهُ، مريض القلب كما ترى ».

ومن أوضح ما يستدل به من السنة على وجوب تغطية المرأة وجهها عن الرجال الأجانب، ما جاء فيها أن النساء يغطين أقدامهن، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهمما قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَزَّلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: « من جر ثوبه خيلاً لم ينظر الله إليه يوم القيمة »، فقالت أم سلمة: فكيف يصنعن النساء بذيوهن؟ قال: « يرخين شبراً »، فقالت:

إذن تنكشف أقدامهن. قال: «فِيرْخِينَهْ ذَرَاعَأَ لَا يِزْدَنْ عَلَيْهِ». رواه أهل السنن وغيرهم، وقال الترمذى (١٧٣١) هذا حديث حسن صحيح.

فإن مجيء الشريعة بتغطية النساء أقدامهن يدل دلالة واضحة على أن تغطية الوجه واجب، لأنه موضع الفتنة والجمال من المرأة، وتغطيته أولى من تغطية الرجال.

والمرأة الحرة في الصلاة تغطي جميع بدنها إلا وجهها، وهذا الذي ذكره الشيخ رحمه الله قد عزاه في المغني (٣٢٦/٢) إلى مذهب الإمام أحمد، وذكر له رواية أخرى، وهي جواز كشف الكفين أيضاً وعزاه إلى مالك والشافعى، وعزا إلى أبي حنيفة جواز كشف القدمين مع الوجه واليدين، وإذا كان عند المرأة رجال أجانب وهي تصلي فإنها تغطي وجهها، قال في المغني (٣٣١/٢): «قال ابن عبد البر: وقد أجمعوا على أن على المرأة أن تكشف وجهها في الصلاة والإحرام».

والاقتصار على كشف الوجه في الصلاة، وهو الذي أجمع عليه العلماء هو الأولى والأحوط. وأما الأمة فإنها إذا صلت مكشوفة الرأس فإن صلاتها صحيحة في قول عامة أهل العلم إلا الحسن كما حكاه في المغني (٣٣١/٢) وفي كشف غير الرأس خلاف بين أهل العلم، والأولى للأمة أن تكون كالحرّة في الاحتشام والستر في جميع أحوالها في الصلاة وغيرها.

قوله: [الشرط السابع: دخول الوقت، والدليل من السنة حديث جبريل عليه السلام أنه أمّ النبي ﷺ في أول الوقت وفي آخره فقال: «يا محمد الصلاة بين هذين الوقتين» وقوله تعالى «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَبًا مَوْقُوتًا» [النساء: ١٠٣]، أي: مفروضاً في الأوقات، ودليل الأوقات قوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسْقِ الْلَّيْلِ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ

الفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا  [الإسراء: ٧٨] .

يشترط لصحة الصلاة أداء الصلوات الخمس في أوقاتها، فلا يجوز أن تصلى قبل أوقاتها، وإن صلิต وجب إعادتها ولا يجوز تأخيرها عن وقتها، فلو أخرها حتى خرج وقتها، فإن كان لنوم لا تفريط معه أو نسيان قضاها ولا إثم عليه، وإن كان لغير ذلك أثم قضاها.

وحدث إماماً جبريل النبي ﷺ في يومين، جاء عن جماعة من الصحابة منهم: ابن عباس وجابر وهو عند أبي داود (٣٩٤-٣٩٣)، والترمذى (١٤٩-١٥٠)، وانظر التعليق على حديث (٣٠٨١) وحديث (١١٢٤٩) من مسند الإمام أحمد، ومن أوضح ما جاء في بيان أوقات الصلوات الخمس، حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما في صحيح مسلم (٦١٢) أن رسول الله ﷺ قال: «وقت الظهر إذا زالت الشمس، وكان ظل

الرجل كطوله، ما لم تحضر العصر، ووقت العصر ما لم تصفرّ الشمس، ووقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق، ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل الأوسط، ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر، ما لم تطلع الشمس، فإذا طلعت الشمس فامسكت عن الصلاة، فإنها تطلع بين قرني الشيطان».

قوله: [الشرط الثامن: استقبال القبلة، والدليل قوله تعالى: «قَدْ نَرَى تَقْلِبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَنَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُوا وُجُوهَكُمْ شَطَرَهُ » [البقرة: ١٤٤].

يشترط في أداء الصلوات أن تكون إلى جهة القبلة، وهي الكعبة المشرفة، فإن كان في حضر أو كان لديه من يخبره بجهة القبلة وجب عليه السؤال عن جهتها، ولا يجوز له أن يصلّي باجتهد منه، ولديه من يخبره، فإن صلّى وكان إلى غير جهة القبلة وجب عليه

الإعادة، أما إن كان في سفر فإنه يجبه في معرفة جهتها، فإن صلى وتبين أن الصلاة إلى غير جهة القبلة، فإن صلاته صحيحة لقوله تعالى: «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ» [التغابن: ١٦]، ويجوز للمسافر أن يصلي النوافل كلها على مركوبه إلى غير جهة القبلة، وقد ثبتت السنة في ذلك عن جماعة من الصحابة منها: حديث عامر بن ربيعة التفعينة قال: «رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ وهو على الراحلة يسبح، يومئ برأسه قبل أي وجه توجه، ولم يكن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة» رواه البخاري (١٠٩٧) ومسلم (٧٠١)، وإذا أراد المسافر النافلة على الدابة استقبل القبلة عند دخوله فيها ثم توجه إلى أي جهة يريد، لحديث أنس بن مالك التفعينة عند أبي داود (١٢٢٥): «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبير ثم صلى حيث وجهه ركابه»، قال الحافظ ابن حجر في البلوغ: وإن سناه

حسن. وقال شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في حاشيته عليه (١٧٦/١): « هو كما قال المؤلف، رجاله ثقات لا بأس بهم، وبذلك يكون هذا الحديث مختصاً للأحاديث الأخرى المطلقة في استقباله عَلَيْهِ السَّلَامُ جهة سيره في السفر ».

قوله: [الشرط التاسع: النية، و محلها القلب والتلفظ بها بدعة، والدليل حديث: « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى »].

النية في الصلاة وغيرها من العبادات شرط، فلا تصح الصلاة بدون نية، لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: « إنما الأعمال بالنيات » أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧)، وبالنية يكون التمييز بين فرض وفرض، وفرض ونفل، وقد تقدم عند ذكر شرط النية من شروط الوضوء أنه لا يجوز تلفظ الإنسان بما نواه، إلا في مناسك الحج فيجوز أن يتلفظ بما نواه فيقول: ليك عمرة أو ليك حجّاً أو ليك عمرة وحجّاً.

أركان الصلاة

قوله: [وأركان الصلاة أربعة عشر: القيام مع القدرة، وتكبيرة الإحرام، وقراءة الفاتحة، والركوع، والرفع منه، والسجود على الأعضاء السبعة، والاعتدال منه، والجلسة بين السجدين، والطمأنينة في جميع الأركان، والترتيب، والتشهد الأخير، والجلوس له، والصلاحة على النبي ﷺ، والتسليمتان].

ركن الشيء في اللغة جانبه الأقوى، والصلاحة في اللغة الدعاء، وفي الشرع: أقوال وأفعال مخصوصة مفتوحة بالتكبير مختتمة بالتسليم، وأركان الصلاة من أجزائها، والفرق بين الشرط والركن، أن ركن الشيء جزء منه داخل فيه، وأما الشرط، فليس من أجزائه، بل هو إما متقدم عليه ومصاحب له كالطهارة، أو مصاحب له كاستقبال القبلة.

قوله: [الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: الْقِيَامُ مَعَ الْقَدْرَةِ، وَالْدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: « حَفِظُوا عَلَى الْأَصْلَوْتِ وَالْأَصْلُوْةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا بِاللَّهِ قَنْتَنِينَ ۝ ۲۳۸] [البَرْقَة].

يجب في صلاة الفرض أن يصلّي المرء قائماً إذا كان قادراً على القيام، ومن صلّى جالساً مع قدرته عليه لم تصح صلاته، ويدل لذلك حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: «صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب»). رواه البخاري (١١٧).

أما في صلاة النافلة، فيجوز أن يصليها وهو جالس، وأجره على النصف من أجر القائم، والأفضل أن يصليها قائماً ليحصل الأجر كاملاً، لحديث عبد الله ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهمما في ذلك، أخرجه مسلم (٧٣٥)، وإذا لم يستطع المريض أن يصلي قائماً، فصلّى الفرض والنفل جالساً فله الأجر

كاماً، لقوله عليه السلام في حديث أبي موسى رضي الله عنه: «إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيناً صحيحاً». رواه البخاري (٢٩٩٦).

قوله: [الثاني تكبيرة الإحرام، والدليل حديث: « تحريرها التكبير وتحليلها التسليم »].

تكبيرة الإحرام، أول تكبيرات الصلاة، وهي في الصلاة كالإحرام في الحج والعمرة، وإنما سميت تكبيرة الإحرام لأنها يحرم على المصلي إذا دخل في صلاته بهذه التكبيرة، أمورٌ كانت حلالاً له قبل ذلك كالأكل والشرب والكلام وغير ذلك، ولهذا قال عليه السلام: « تحريرها التكبير وتحليلها التسليم ». رواه الترمذى وغيره عن علي رضي الله عنه وقال (٣): هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن. وانظر إرثاء الغليل (٣٠١).

قوله: [وبعدها الاستفتاح، وهو ستة، قول: « سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى

جَدْكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ ». وَمَعْنَى (سَبَحَانَكَ اللَّهُمَّ) : أَيْ جَدْكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ ». وَمَعْنَى (سَبَحَانَكَ اللَّهُمَّ) : أَيْ جَدْكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ ». وَمَعْنَى (بِحَمْدِكَ) : أَيْ ثَنَاءَ عَلَيْكَ . (وَتَبَارُكَ اسْمُكَ) : أَيْ الْبَرْكَةُ تَنَالُ بِذِكْرِكَ . (وَتَعَالَى جَدْكَ) : أَيْ جَلَّتْ عَظَمَتْكَ . (وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ) : أَيْ لَا مَعْبُودٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاوَاتِ بِحَقِّ سُوَّاكَ يَا اللَّهُ [].

الاتيان بدعاء الاستفتح سراً بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة من سنن الصلاة ومستحباتها، وقد ثبت عن النبي ﷺ بصيغ متعددة، يأتي المصلي بأحدها في صلاته، ولا يجمع بينها في صلاة واحدة، وهذا الذي ذكره الشيخ أحدها وهو عن عمر وعائشة وأبي سعيد رضي الله عنهم، وانظر إرواء الغليل (٣٤٠) و(٣٤١)، ثم إن الشيخ رحمه الله شرح هذا الدعاء، وفي الجمع بين التسبيح والتحميد تنزيه الله عزّ وجلّ عن كلّ ما لا يليق به، وإثبات كلّ كمال يليق به، و(تبارك) على وزن تفاعل، من البركة، وكلّ خير

وبركة إنما ينال بذكره سبحانه وتعالى، كما قال الله عزّ وجلّ: « أَلَا يَذِكِّرِ اللَّهُ تَطْمِينُ الْقُلُوبُ » وقال: « فَإِذَا ذُكْرُونَ أَذْكُرْكُمْ »، وقال ﷺ: « مثل الذي يذكر ربّه والذي لا يذكر ربّه مثل الحي والميت ». رواه البخاري (٦٤٠٧) من حديث أبي موسى الشعثة، ويحتمل أن يكون المراد بالاسم الأسماء، فيكون من قبيل إضافة المفرد إلى معرفة، فيعم، كقوله تعالى: « وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا »، و(تعالى جدك) هو مثل قوله تعالى: « وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدُّ رَبِّنَا مَا أَنْجَدَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا  »، وهذه الكلمات الثلاث، التي جاءت في هذا الدعاء وهي (سبحانك) و(تبارك) و(تعالى)، لا تقال إلّا لله تعالى، فلا يقال لغيره: سبحانك، وتباركت، وتعاليت، ولا سبحانه وتبارك وتعالى.

قوله: [أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ]: معنى (أعوذ): أَلْوَذُ وَأَتَجْوَءُ وَأَعْتَصُمُ بِكَ يَا اللَّهُ مِنْ

الشيطان الرجيم، المطرود، المبعد عن رحمة الله؛ لا يضرني في ديني، ولا في دنياي [].

وبعد الاستفتاح وقبل القراءة يأتي بالاستعاذه، وقد ذكرها الشيخ وشرحها، وقد قال الله عزّ وجلّ: « فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَأَسْتَعِذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَنِ الرَّجِيمِ » [النحل: ٩٨]، أي: إذا أردت قراءته، قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: « وهذا أمر ندب ليس بواجب، حتى الإجماع على ذلك أبو جعفر بن جرير وغيره من الأئمة ». []

قوله: [وقراءة الفاتحة ركن في كل ركعة، كما في حديث: « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وهي أم القرآن].

قراءة الفاتحة في كل ركعة من ركعات الصلاة واجبة على الإمام والمأموم والمنفرد، لقوله عليه السلام: « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ». رواه البخاري

(٧٥٦) ومسلم (٣٩٣). والمأمور يقرؤها خلف إمامه في الصلاة السرية والجهرية، ويدل لقراءتها خلفه في الجهرية حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: « لعلكم تقرؤون خلف الإمام والإمام يقرأ »، قالوا: إنا لنفعل ذلك. قال: « فلا تفعلوا، إلّا أن يقرأ أحدكم بأم الكتاب »، أو قال: « فاتحة الكتاب ». رواه أحمد في مسنده (١٨٠٧٠) بإسناد صحيح، وجاء مثل ذلك من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وفي إسناده محمد بن إسحاق، وقد صرّح بالتحديث، فأمن تدليسه، رواه أحمد في المسند (٢٢٧٤٥)، ويجمع بين هذا وبين ما جاء من حديث انتهاء الناس عن القراءة خلف الإمام، وحديث: « من كان له إمام فقراءته قراءة له »، وحديث: « وإذا قرأ فأنصتوا »، بحمل ذلك على قراءة غير الفاتحة.

ثم إن الشيخ رحمه الله فسر الفاتحة تفسيراً موجزاً

فقال:

[﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾]: بركة واستعانة .] والمعنى أن المسلم يأتي بالبسملة تبركاً باسم الله ومستعيناً بالله في قراءته، وكذلك الحال في أي شيء يأتي بالتسمية قبله، يأتي بها تبركاً واستعانة، ويقرأ البسمة سرّاً، والبسملة آية من القرآن، وهل هي آية من كل سورة؟ أو آية مستقلة للفصل بين السور، وهل هي آية من سورة الفاتحة أو ليست منها؟ أقوال لأهل العلم، ويدل على أنها من القرآن أن الصحابة أدخلوها في المصحف، ولم يدخلوا فيه إلّا ما هو قرآن، وجاء في سنن أبي داود بسند صحيح (٧٨٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: « كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم ».]

ولا خلاف بين أهل العلم في أن البسمة بعض

آية في أثناء سورة النمل، وسورة الفاتحة سبع آيات، فمن قال من العلماء إنها آية من الفاتحة عدّ البسمة في السبع، ومن قال إنها ليست من الفاتحة، جعل السابعة **﴿غَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْضَّالِّينَ﴾**، وما استدل به على أن البسمة ليست آية من الفاتحة قوله **﴿عَنْكُلِيَّةٍ﴾** في الحديث القدسي: «قال الله عزّ وجلّ: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأله، فإذا قال العبد: **﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** قال الله تعالى: حمدني عبدي ...» الحديث، رواه مسلم عن أبي هريرة (٣٩٥)، فلم يذكر البسمة فيها.

قوله: **﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾** : الحمد ثناء، والألف واللام لاستغراق جميع المحمد، وأما الجميل الذي لا صنع له فيه مثل الجمال ونحوه: فالثناء به يسمى مدحًا لا حمدًا [].

حمد العباد ربّهم عبادة، وهو من توحيد الألوهية

الذى هو توحيد الله بأفعال العباد، والله سبحانه وتعالى هو أهل الحمد والثناء على كل نعمة حصلت للعباد، سواء كان لأحد من العباد سبب فيها أو لم يكن، لأن الفضل في ذلك كله لله سبحانه وتعالى، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يِكُم مِّنْ نِعْمَةٍ فَمِنْ أَللَّهِ ۝ ﴾ [النحل: ٥٣]، وقال عليه السلام في وصيته لابن عباس: «واعلم أن الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك»، فجميع المحمد على الحقيقة لله فهو سبحانه وحده المحمد على كل حال، وأما العباد، فما كان منهم من جميل اختياري كالبر والإحسان وفعل المعروف فإنهم يحمدون ويثنى عليهم فيه، وما كان فيهم من جميل لا صُنْع لهم فيه، كالجمال وحسن الخلقة فإنهم يُمدحون فيه ولا يحمدون عليه.

قوله: [﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ ﴾] : الرب: هو المعبود، الخالق، الرازق، المالك، المتصرف، مربى جميع الخلق

بالنعم. «العالمين»: كل ما سوى الله عالم وهو رب الجميع [].

وهذا فيه توحيد ربوبيته وأسمائه وصفاته، فإن توحيد الربوبية، توحيده بأفعاله سبحانه وتعالى، فهو واحد في الخلق والرِّزق والإحياء والإماتة، لا شريك له في ربوبيته، ولا شريك له في ألوهيته، وله سبحانه وتعالى الأسماء الحسنة، والصفات العلى، وقد جاء في هذه الآية ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ اسمان من أسماء الله وهم (الله، والرب)، وقد قال الله عز وجل: ﴿سَلَّمَ قَوْلًا مِّنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨].

قوله: [﴿الرَّحْمَن﴾]: رحمة عامة جميع المخلوقات. [﴿الرَّحِيم﴾]: رحمة خاصة بالمؤمنين، والدليل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [].

الرحمن والرحيم: أسمان من أسماء الله، وهم يدلان على صفة من صفاته وهي الرحمة، وأسماء الله

عزّ وجلّ كلّها مشتقة، تدلّ على معانٍ هي الصفات،
فيؤخذ من كلّ اسم من أسمائه صفة من صفاتـه،
والرحمن أعمّ من الرحيم؛ وهو لا يطلق إلّا على الله،
فلا يقال لغيره رحمن، وأما الرحيم، فيطلق على الله
وعلى غيره، وقد قال الله تعالى عن نبيه ﷺ: «لَقَدْ
جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عِنْتُمْ
حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ» ٤

وتمني على الله الأماني [.]

الله سبحانه وتعالى مالك كل شيء، وهو مالك الدنيا والآخرة، وإنما خص يوم الدين هنا بأن الله مالكه، لأنه اليوم الذي يخضع فيه الخلائق لرب العالمين، وهذا بخلاف الدنيا، فإنه وُجد فيها من عتى وتجبر، وقال: (أنا ربكم الأعلى)، وقال: (ما علمت لكم من إله غيري)، والحديث الذي ذكره الشيخ أخرجه الترمذى (٢٤٥٩) وفي إسناده أبو بكر بن أبي مرريم وهو ضعيف.

قوله: [﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾]: أي لا نعبد غيرك، عهد بين العبد وبين ربّه إلاّ يعبد إلاّ إياه. [﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾]: عهد بين العبد وبين ربّه إلاّ يستعين بأحد غير الله [.]

قال الله عزّ وجلّ: [﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا يَعْبُدُونِ﴾] [الذاريات: ٥٦]، وتقديم المفعول وهو

(إياك) في العبادة والاستعانة، فيه قصر واختصاص، قصر العبادة على الله واحتياجه إليها، فلا يُعبد إلا الله، ولا يُستعان إلا بالله، فلا يطلب العبد العون من الملائكة ولا الجن ولا الغائبين، أما طلبه العون من إنسان حاضر يقدر على إعانته ومساعدته في تحصيل نفع أو دفع ضر، فهذا سائغ لا مخذور فيه.

قوله: [«أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ»]: معنى («أَهْدِنَا»): دلنا، وأرشدنا، وثبتنا، و«الصِّرَاطُ»: الإسلام، وقيل: الرسول، وقيل: القرآن، والكل حق، و«الْمُسْتَقِيمُ»: الذي لا عوج فيه [.]

حاجة العباد إلى الهدایة إلى الصراط المستقيم فوق كل حاجة، وضرورتهم إليها فوق كل ضرورة، وحاجتهم إليها أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب، لأن الطعام والشراب سبب بقاءهم في هذه الحياة الدنيا، وأما هدایتهم الصراط المستقيم فهي

سبب فلاحهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة، وطلب الهدایة إلى الصراط المستقيم يتضمن طلب الدلالة والإرشاد إلى طريق الحق والهدى، ويتضمن طلب التوفيق لسلوك الصراط المستقيم، وسؤال العبد ربّه في كل ركعة من ركعات الصلاة الهدایة إلى الصراط المستقيم، يتضمن سؤال الله عزّ وجلّ تشبيهه على ما حصل له من الهدایة، ويتضمن طلب المزيد من الهدایة كما قال عزّ وجلّ: ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَأَتَنَّهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧]، ولا تنافي بين تفسير (اهدنا) بذلنا وأرشدنا وثبتنا، وتفسير الصراط المستقيم بالإسلام، والرسول، والقرآن، لأن ذلك من قبيل اختلاف النوع، وليس من قبيل اختلاف التضاد، وهذا قال الشيخ: والكل حق، وتفسيرات السلف غالباً تكون من هذا القبيل، إما تفسير بالفاظ متقاربة كلها حق، ولا تنافي بينها كما هنا، وإما تفسير بالمثال وهو أن يفسر لفظ عام ببعض أجزائه، مثل

قوله تعالى: «رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ» [البقرة: ٢٠١]، فإن تفسير حسنة الدنيا بالزوجة الصالحة أو الولد الصالح أو المال الطيب، لا منافاة بينها وهو من قبيل التفسير بالمثال.

قوله: [«صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْضَّالِّينَ»]: طريق المنعم عليهم، والدليل قوله تعالى: «وَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّنَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشَّهِدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسْنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾» [النساء: ٦٩]، «غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ»: وهم اليهود؛ معهم علم ولم يعملوا به، تسأل الله أن يجنبك طريقهم، «وَلَا الْضَّالِّينَ»: وهم النصارى؛ يعبدون الله على جهل وضلال، تسأل الله أن يجنبك طريقهم، ودليل الضالين، قوله تعالى: «فَلَمَّا هَلَّ نَنْتَشِّكُمْ بِالْأَحْسَرِينَ أَعْتَدْنَا لِلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ لَا يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ

سُخِّنُونَ صُنِّعَا ﴿١٠٣﴾ [الكهف: ١٠٣]، والحديث عنه ﷺ: «لتبعن سنن من قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه»، قالوا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: «فمن» أخر جاه، والحديث الثاني: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة».

قلنا: من هي يا رسول الله؟ قال: «من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي» [].

الصراط المستقيم الذي يسأل المسلم ربه أن يهديه إياه، هو طريق المُنعم عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين، كما قال عزّ وجلّ: «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا آلَّسْبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِي» ذَلِكُمْ وَصَنْكُم بِمِهْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ [] [الأنعام: ١٥٦]

[١٥٣]، وهو يسأل الله عزّ وجلّ في كل ركعة من ركعات صلاته أن يهديه طريق الحق والهدى، وأن يجنبه طريق أهل الضلاله والغواية من اليهود والنصارى، وحديث: «لتتبين سenn من كان قبلكم ...»، رواه البخارى (٧٣٢٠) ومسلم (٢٦٦٩) عن أبي سعيد، وأوله عند البخارى بلفظ: «لتتبين سenn من كان قبلكم شبراً شبراً، وذراعاً ذراعاً»، وعند مسلم بلفظ: «لتتبين الذين من قبلكم شبراً بشبراً، وذراعاً بذراع». وحديث افتراق الأمة جاء عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ، انظر تخریجه في التعليق على الحديث رقم (١٦٩٣٧) من مسند الإمام أحمد، وانظر السلسلة الصحيحة للألباني (٢٠٣-٢٠٤)، وقد نقل تصحيحة عن ابن تيمية والشاطبي والعرaci. والمراد بالأمة في الحديث أمة الإجابة، وهذه الثلاث والسبعون فرقة مسلمون، فرقه ناجية وهم

الذين على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، واثنان وسبعون فرقة متوعدون بالنار لأنحرافهم عن طريق الحق، وأمرهم إلى الله إن شاء عذبهم وإن شاء عفا عنهم، وأما أمة الدعوة، فهم كل إنسي وجنيّ من حين بعثته ﷺ إلى قيام الساعة، ويدخل فيهم اليهود والنصارى، وسائل ملل الكفر، لقوله ﷺ: «والذى نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذى أرسلت به إلاّ كان من أصحاب النار»). رواه مسلم (٣٨٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر فتاوى شيخ الإسلام (٢١٨/٧)، وفتاوى اللجنة الدائمة (١٥٧/٢).

قوله: [والركوع والرفع منه، والسجود على الأعضاء السبعة، والاعتدال منه، والجلسة بين السجدتين، والدليل قوله تعالى: هُوَ يَأْتِيَهَا الَّذِينَ أَمَّنُوا].

أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا » [الحج: ٧٧]، والحديث عنه عليه السلام: « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم »، والطمأنينة في جميع الأفعال، والترتيب بين الأركان، والدليل حديث المسيء صلاته عن أبي هريرة قال: بينما نحن جلوس عند النبي عليه السلام إذ دخل رجل فصل فسلم على النبي عليه السلام فقال: « ارجع فصل فإنك لم تصل » فعلها ثلاثة، ثم قال: والذي بعثك بالحق نبياً، لا أحسن غير هذا، فعلماني، فقال له النبي عليه السلام: « إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم أقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» [١].

هذه سبعة من أركان الصلاة كلها أفعال، وقد دل عليها جميعها حديث المسيء صلاته، رواه البخاري (٧٥٧) ومسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وحديث

السجود على الأعضاء السبعة أخرجه البخاري (٨١٢) عن ابن عباس رضي الله عنهمما قال: قال النبي ﷺ: ((أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: على الجبهة - وأشار بيده على أنفه - واليدين والركبتين وأطراف القدمين، ولا نكفت الثياب والشعر »)، ورواه مسلم أيضاً (٤٩٠).

والطمأنينة في الأركان: الهدوء وعدم العجلة، فلا ينقر هذه الأفعال، بل يطمئن فيها، سواء طال الاطمئنان أو قصر، وأما الترتيب فيأتي بها مرتبة، القيام ثم الركوع، ثم الرفع منه، ثم السجود، ثم الجلوس بين السجدين، فلو سجد ناسياً قبل أن يركع وجوب عليه أن يرجع ليأتي بالركوع ثم السجود، ولا يعتد بالسجود الذي حصل منه سهواً.

قوله: [والتشهد الأخير ركن مفروض، كما في الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: كنا نقول قبل أن

يفرض علينا التشهد: السلام على الله من عباده، السلام على جبريل وميكائيل، فقال النبي ﷺ: « لا تقولوا: السلام على الله من عباده، فإن الله هو السلام، ولكن قولوا: التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين،أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله »، ومعنى (التحيات): جميع التعظيمات لله ملكاً واستحقاقاً، مثل: الانحناء والركوع، والسجود، والبقاء والدوام، وجميع ما يعظم به رب العالمين فهو الله، فمن صرف منه شيئاً لغير الله فهو مشرك كافر، و(الصلوات) معناها: جميع الدعوات، وقيل: الصلوات الخمس، و(الطيبات لله): الله طيب، ولا يقبل من الأقوال والأعمال إلا طيبها، (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته): تدعوا للنبي ﷺ بالسلامة والرحمة

والبركة، والذي يدعى له ما يدعى مع الله، (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين)، تسلم على نفسك، وعلى كل عبد صالح في السماء والأرض، والسلام دعاء، والصالحون يدعى لهم ولا يدعون مع الله، (أشهد أن لا إله إلا الله) وحده لا شريك له، تشهد شهادة اليقين أن لا يعبد في الأرض ولا في السماء بحق إلا الله، وشهادة أن محمداً رسول الله: بأنه عبد لا يعبد، ورسول لا يكتب، بل يطاع ويُتَّبع، شرفه الله بالعبودية، والدليل قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١١].

التشهد الذي يكون قبل السلام من كل صلاة ركن من أركان الصلاة، وهذا هو الركن الحادي عشر، والركن الثاني عشر: الجلوس له، ولو سلم بعد السجود، ترك ركين، ولو جلس ونسى أن يتشهد،

ترك ركناً واحداً، وتركهما معاً أو ترك التشهد وحده مبطل للصلوة، والتشهد جاء عن النبي ﷺ بصيغ متعددة، يحصل أداء الواجب بأي واحد منها ولا يجمع بينها في صلاة واحدة، والتشهد الذي ذكره الشيخ هو تشهد عبد الله بن مسعود رض، وقد جاء في بعض روایاته أن النبي ﷺ كان يعلمهم إياه كما يعلمهم السورة من القرآن، وسمي تشهداً لأنه خُتم بأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وهذا التشهد أخرجه البخاري (٨٣١) ومسلم (٤٠٢)، وعند البخاري (٦٢٦٥) بعد ذكر التشهد زيادة: « وهو بين ظهرينا، فلما قبض قلنا: السلام - يعني - على النبي ﷺ » والمعنى: أن الصحابة كانوا يقولون: « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » بكاف الخطاب، فلما توفي صاروا يقولون: « السلام على النبي » بالغيبة، لكن جاء في تشهد عمر بن الخطاب

في موطأ الإمام مالك (٥٣) بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن عبد القاري، أنه سمع عمر بن الخطاب وهو على المنبر، يعلم الناس التشهد، يقول: قولوا: (التحيات لله)، وفيه: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»، بكاف الخطاب. ففي هذا أن عمر التبغث كان يعلم التشهد وهو على المنبر، وما علّمه هذه الصيغة.

وهو يدل على أن الصحابة رضي الله عنهم بعد وفاته بتغث جاء عنهم هذا وهذا، والأمر في ذلك واسع، فللمصلحي أن يقول: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، وله أن يقول: السلام على النبي ورحمة الله وبركاته، وقد شرح الشيخ رحمه الله هذا التشهد بهذا الشرح الواضح، وقول الشيخ رحمه الله في معنى (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته): «تدعوا للنبي بتغث بالسلامة والرحمة والبركة، والذي

يدعى له ما يدعى مع الله ».

وقوله في معنى: (السلام على عباد الله الصالحين): « والسلام دعاء والصالحون يدعى لهم ولا يدعون مع الله ».

في هذا تقرير توحيد الألوهية، وأن الدعاء عبادة، وقد قال الله عزّ وجلّ: « وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ » [الجن: ١٨]، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: « الدعاء هو العبادة ». رواه أبو داود (١٤٧٩) وغيره بسنده صحيح، فلا يدعى إلا الله، ولا يستغاث بأحد سواه، كما قال الله عزّ وجلّ: « أَمَنَ تُبَحِّثُ الْمُضْطَرَ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ الْسُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أُلَهٌ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ » [النمل: ٦٢]، والنبي ﷺ وغيره من المرسلين، والملائكة والصالحين، يدعى لهم الله، ولا يدعون مع الله، فالله سبحانه وتعالى هو الذي يدعى ويرجى، وغيره يدعى

له ولا يدعى، وقوله رحمه الله: « وشهادة أن محمداً رسول الله: بأنه عبد لا يعبد ورسول لا يكذب، بل يطاع ويتبع »، المعنى: أن من شأن العبد أن يكون عابداً لا معبوداً، ومن شأن الرسول أن يكون مصدقاً ومطاعاً ومتبوعاً، وقد قال رحمه الله في كتابه (الأصول الثلاثة): ومعنى شهادة أن محمداً رسول الله: طاعته فيما أمر وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نهى وزجر وألا يعبد الله إلا بما شرع.

وقوله: [ومعنى (التحيات): جميع التعظيمات لله ملكاً واستحقاقاً، مثل الانحناء، والركوع، والسجود، والبقاء، والدואم، وجميع ما يعظم به رب العالمين فهو لله، فمن صرف منه شيئاً لغير الله فهو مشرك كافر]. العبادة حق الله كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَنَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَنْ يُبَشِّرَ الْمُفْلِحِينَ وَلَا يُؤَاخِذَ الْمُنْكَرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، فلما كان ذلك، ألم يرى أنّه يُؤْمِنُ بِهِ أَوْ يُنْكِرُهُ؟

وَاجْتَنَبُوا الْطَّغْوَةَ ﴿٣٦﴾ [النحل: ٣٦]، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِنَّ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ ﴿٢٥﴾ [الأنبياء: ٢٥]، فيجب صرف جميع أنواع العبادة لله، ولا يجوز صرف شيء منها لغيره تعالى، فالصلاحة لله، والركوع والسجود لله، والاستغاثة بالله، والدعاة لله والتوكل على الله، والاستعاذه بالله، وهكذا جميع أنواع العبادة لله، قال الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿١٦٢﴾ [آل عمران: ١٦٢-١٦٣]، ومن صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله، فهو مشرك كافر، وهذا الحكم إنما هو على الإطلاق وعلى من بلغته الحجة، وأما الشخص المعين فإذا حصل منه صرف شيء من أنواع العبادة لغير الله، كدعاء الأموات والاستغاثة بهم، وهو جاهمل فإنه يتوقف في تكفيه حتى يُبيّن له وتقام عليه الحجة، وهذا أحد

قولين في المسألة، ذكرهما شيخنا عبد العزيز بن باز رحمه الله في جواب سؤال عن بعض أهل البدع، جاء فيه: « كذلك التوسل بالأولياء قسمان: (الأول): التوسل بجاه فلان أو حق فلان، هذا بدعة وليس كفراً. التوسل الثاني: هو دعاؤه بقوله: يا سيدي فلان انصرني أو اشف مريضي، هذا هو الشرك الأكبر وهذا يسمونه توسلأً أيضاً، وهذا من عمل الجاهلية، أما الأول فهو بدعة، ومن وسائل الشرك، قيل له: وقولهم: إنما ندعوه لأنه ولي صالح وكل شيء بيد الله وهذا واسطة. قال: هذا عمل المشركين الأولين، فقولهم: مدد يا بدوي، مدد يا حسين، هذا جنس عمل أبي جهل وأشباهه، لأنهم يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقْرَبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَ﴾ [الزمر: ٣٢]، ﴿هَتُؤَلَّهُ شُفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، هذا الدعاء كفر وشرك بالله عز وجلّ، لكن اختلف العلماء هل يكفر صاحبه أم يتنظر

حتى تقام عليه الحجّة وحتى يبيّن له، على قولين: أحدهما: أن من قال هذا يكون كافراً كفراً أكبر لأن هذا شرك ظاهر لا تخفي أدله، والقول الثاني: أن هؤلاء قد يدخلون في الجهل وعندهم علماء سوء أصلوهم، فلابد أن يبيّن لهم الأمر ويوضح لهم الأمر حيث يتضح لهم، فإن الله قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبَغُثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، فإذا وضح لهم الأمر وقال لهم: هذا لا يجوز، قال الله كذا وقال الرسول كذا، بين لهم الأدلة، ثم أصرروا على حاهم، كفروا بهذا، وفي كل حال فال فعل نفسه كفر شرك أكبر، لكن صاحبه هو محل نظر هل يكفر أم يقال: أمره إلى الله، قد يكون من أهل الفترة لأنه ما يبيّن له الأمر فيكون حكمه حكم أهل الفترات، أمره إلى الله عزّ وجلّ، لأنه بسبب تلبيس الناس عليه من علماء السوء)) انتهى. نقلًا من كتاب (سعة رحمة رب العالمين

للجهال المخالفين للشريعة من المسلمين) لسيد بن سعد الدين الغبashi، وفي أول الكتاب رسالة من الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله للمؤلف بتاريخ: ١٤٠٣/٥/٧ تتضمن إقرار الكتاب والإذن بطبعه.

والقول الثاني من القولين وهو التوقف في التكبير، قررّه كثيرون من العلماء، منهم:شيخ الإسلام ابن تيمية، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، قالشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتاب الاستغاثة (٧٣١/٢): «إانا بعد معرفة ما جاء به الرسول ﷺ، نعلم بالضرورة أنه لم يشرع لأمته أن تدعوا أحداً من الأموات، لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها، ولا بلفظ الاستعاذه ولا بغيرها، كما أنه لم يشرع لأمته السجود لميت ولا لغير ميت ونحو ذلك بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور،

وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله ورسوله، لكن لغبة الجهل، وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرین، لم يكن تکفیرهم بذلك حتى يتبيّن لهم ما جاء به الرسول ﷺ، مما يخالفه، وهذا ما بیّنت هذه المسألة قط لمن یعرف أصل الإسلام إلاّ تفطّن، وقال: هذا أصل الدين، وكان بعض الأکابر من الشیوخ العارفین من أصحابنا یقول: هذا أعظم ما بیّنته لنا، لعلمه بأن هذا أصل الدين ».

وقال شیخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «إذا کنا لا نکفر من عبد الصنم الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما لأجل جهلهم وعدم من ینبھهم، فكيف نکفر من لم یشرك بالله إذا لم یهاجر إلينا أو لم یکفر ويقاتل، سبحانك هذا بهتان عظيم ». الدرر السنیة (٦٦/١)، وقال أيضاً: «بل نشهد الله على ما یعلمه من قلوبنا

بأن من عمل بالتوحيد وتبرأ من الشرك وأهله فهو المسلم في أي زمان وأي مكان، وإنما نكفر من أشرك بالله في إلهيته بعدما نبين له الحجة على بطلان الشرك ». مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٣٤/٣)، وقال أيضاً: « ما ذكر لكم عني أنني أكفر بالعموم، فهذا من بهتان الأعداء، وكذلك قولهم: إني أقول: من تبع دين الله ورسوله وهو ساكن في بلده أنه ما يكفيه حتى يجيء عندي، فهذا أيضاً من البهتان، إنما المراد اتباع دين الله ورسوله في أي أرض كانت، ولكن نكفر من أقرّ بدين الله ورسوله ثم عاده وصدّ الناس عنه، وكذلك من عبد الأوّثان بعدما عرف أنه دين المشركين وزينه للناس، فهذا الذي أكفره وكل عالم على وجه الأرض يكفر هؤلاء إلاّ رجلاً معانداً أو جاهلاً ». مجموع مؤلفات الشيخ (٣٣/٣). وقال أيضاً: « وأما ما ذكر الأعداء عني أنني أكفر

بالظن وبالموالاة أو أكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة، فهذا بهتان عظيم يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله ». مجموع مؤلفات الشيخ (١٤/٣).

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ في كتاب (منهاج التأسيس والتقديس ص: ٩٨-٩٩): « والشيخ محمد رحمه الله من أعظم الناس توقفاً وإحجاماً عن إطلاق الكفر، حتى أنه لم يجزم بتكفير الجاهل الذي يدعو غير الله من أهل القبور أو غيرهم إذا لم يتيسر له من ينصحه ويبلغه الحجة التي يكفر تاركها، قال في بعض رسائله: « وإذا كنا لا نقاتل من يعبد قبة الكواز، حتى نتقدم بدعوته إلى إخلاص الدين لله، فكيف نكفر من لم يهاجر إلينا وإن كان مؤمناً موحداً ». وقال: وقد سئل عن مثل هؤلاء الجهال، فقرر أن من قامت عليه الحجة وتأهل لمعرفتها يكفر بعبادة القبور ».

وقال أيضاً رحمة الله في (مصابح الظلام ص: ٤٩٩): « فمن بلغته دعوة الرسل إلى توحيد الله ووجوب الإسلام له، وفقه أن الرسل جاءت بهذا لم يكن له عذر في مخالفتهم وترك عبادة الله، وهذا هو الذي يجزم بتكفيه إذا عبد غير الله، وجعل معه الأنداد والآلهة، والشيخ وغيره من المسلمين لا يتوقفون في هذا، وشيخنا رحمة الله قد قرر هذا وبينه وفاقاً لعلماء الأمة واقتداء بهم ولم يكفر إلاّ بعد قيام الحجة وظهور الدليل حتى إنه رحمة الله توقف في تكفیر الجاھل من عباد القبور إذا لم يتيسر له من يتبهه، وهذا هو المراد بقول الشيخ ابن تيمية رحمة الله: حتى يتبيّن لهم ما جاء به الرسول ﷺ، فإذا حصل البيان الذي يفهمه المخاطب ويعقله فقد تبيّن له ». وقال أيضاً في (مصابح الظلام ص: ٥١٦): « وشيخنا رحمة الله لم يكفر أحداً ابتداء ب مجرد فعله وشركه، بل يتوقف

في ذلك حتى يعلم قيام الحجة التي يكفر تاركها، وهذا صريح في كلامه في غير موضع، ورسائله في ذلك معروفة)) .

وإنما أفضت بذكر النقول عن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في تقرير هذه المسألة، وهي أن تكفير المعين الذي وقع في الشرك في العبادة بجهله، إنما يكون بعد البيان له وإقامة الحجة، لا قبل ذلك، لأن من الجاهلين والحاقدين عليه وعلى دعوته، المبنية على الكتاب والسنّة، وما كان عليه سلف الأمة، من يشنع عليه وينفر من دعوته، برميه بتكفير المسلمين، والتكفير بالعموم، وهو إنما يكفر من قامت عليه الحجة، وبيانت له الحجة، ولأن نفراً يسيراً من طلبة العلم من أهل السنّة فيما علمت يعييرون على من يقرّر ذلك وهو عيب لما قرّره شيخاً الإسلام، ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب وغيرهما من أهل

العلم، ومع ذلك فإن الخطأ في العفو في الأمور المشتبهة، خير من الخطأ في العقوبة، وهم في عيدهم القول الذي قررها الشیخان والحرص على خلافه يفسحون المجال للمتربيين بأهل السنة الذين يصطادون في الماء العكر، فيرددون صدى نعيق أعداء الإسلام والمسلمين، الذين يزعمون أن تطرف من ابتلي بالتفجير والتدمير، راجع إلى دراسة مناهج التعليم المبنية على كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب وغيره من أهل السنة، وهو بعثت وزور من افتراء أو ردّه، فإن الذين ردّدوا هذا النعيق من أهل هذه البلاد، قد درسوا كما درس غيرهم هذه المناهج، ولم يحصل لهم ضرر منها بل حصل النفع العظيم منها لكل من شاء الله هدايته وتوفيقه، وإنما حصل التطرف من هؤلاء المتطرفين لفهمهم الخاطئة التي شذوا بها وخرجوا عن جماعة المسلمين، وقد وقعتهم في ذلك الخوارج الذين

شدّوا وخرجوا على الصحابة نتيجة لفهمهم الخاطئ، ولكل قوم وارث، والله المستعان.

قوله: [(اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صللت على إبراهيم إنك حميد مجيد): الصلاة من الله ثناؤه على عبده في الملا الأعلى، كما حكى البخاري في صحيحه عن أبي العالية قال: صلاة الله ثناؤه على عبده في الملا الأعلى، وقيل: الرحمة، والصواب الأول. ومن الملائكة: الاستغفار، ومن الأدميين: الدعاء].

الركن الثالث عشر من أركان الصلاة: الصلاة على النبي ﷺ، وأفضل كيفيات الصلاة على النبي ﷺ، الصلاة الإبراهيمية، التي علم النبي ﷺ أصحابه ﷺ إياها عند سؤالهم عن كيفية الصلاة عليه ﷺ، وقد جاءت على صيغ متعددة، عن جماعة من الصحابة، وأفضلها الكيفية التي جمع النبي ﷺ فيها بين الصلاة عليه - ﷺ - وأله، والصلاحة على إبراهيم - ﷺ -

وآلـهـ، فـفـيـ صـحـيـحـ الـبـخـارـيـ (٣٣٧٠) عنـ عـبـدـ الرـحـمـنـ
 اـبـنـ أـبـيـ لـلـيـلـىـ قـالـ: لـقـيـنـيـ كـعـبـ بـنـ عـجـرـةـ فـقـالـ: أـلـاـ
 أـهـدـيـ لـكـ هـدـيـةـ سـمـعـتـهـاـ مـنـ النـبـيـ ﷺـ؟ـ فـقـلـتـ: بـلـىـ،ـ
 فـأـهـدـهـاـ لـيـ.ـ فـقـالـ: سـأـلـنـاـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺـ فـقـلـنـاـ:ـ يـاـ
 رـسـوـلـ اللـهــ!ـ كـيـفـ الصـلـاـةـ عـلـيـكـمـ أـهـلـ الـبـيـتـ؟ـ فـإـنـ اللـهــ
 قـدـ عـلـمـنـاـ كـيـفـ نـسـلـمـ.ـ قـالـ:ـ «ـ قـوـلـوـاـ:ـ اللـهـمـ صـلـّـ عـلـىـ
 مـحـمـدـ وـعـلـىـ أـلـ مـحـمـدـ كـمـاـ صـلـيـتـ عـلـىـ إـبـرـاهـيمـ وـعـلـىـ
 أـلـ إـبـرـاهـيمـ إـنـكـ حـمـيدـ مـجـيدـ،ـ اللـهـمـ بـارـكـ عـلـىـ مـحـمـدـ
 وـعـلـىـ أـلـ مـحـمـدـ كـمـاـ بـارـكـتـ عـلـىـ إـبـرـاهـيمـ وـعـلـىـ أـلـ
 إـبـرـاهـيمـ إـنـكـ حـمـيدـ مـجـيدـ»ـ.ـ وـقـدـ قـالـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ:ـ «ـ إـنـ
 اللـهـ وـمـلـئـكـتـهـ وـيـصـلـوـنـ عـلـىـ النـبـيـ ﷺـ يـتـأـمـيـنـاـ الـذـيـنـ ءـامـنـواـ
 صـلـوـاـ عـلـيـهـ وـسـلـمـوـاـ تـسـلـيـمـاـ»ـ [الأـحـزـابـ:ـ ٥٦ـ]ـ،ـ وـقـدـ عـلـمـ
 الصـحـابـةـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ مـنـهـ كـيـفـيـةـ السـلـامـ عـلـيـهـ
 بـالـتـشـهـدـ الـذـيـ عـلـمـهـمـ النـبـيـ ﷺـ إـيـاهـ،ـ وـفـيـهـ (ـالـسـلـامـ
 عـلـيـكـ أـيـهـاـ النـبـيـ وـرـحـمـةـ اللـهـ وـبـرـكـاتـهـ)،ـ فـسـأـلـوـهـ عـنـ كـيـفـيـةـ

الصلاه عليه ﷺ، فأجابهم بالصلاه الإبراهيمية، قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: «ومعنى قوله: أما السلام عليك فقد عرفناه، هو الذي في التشهد الذي كان يعلمهم إياه كما كان يعلمهم السورة من القرآن وفيه: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته »، وفي مسند الإمام أحمد (١٧٠٧٢)، ومستدرك الحاكم (٢٦٨/١) وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي عن أبي مسعود الأنصاري رض قال: أقبل رجل حتى جلس بين يدي رسول الله ﷺ ونحن عنده، فقال: يا رسول الله! أما السلام عليك، فقد عرفناه، فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا صلى الله عليك...» الحديث، وفي إسناده عندهما محمد بن إسحاق، وهو مدلّس، وقد صرّح بالتحديث عن محمد بن إبراهيم التيمي فقال: «وحدثني في الصلاه على رسول الله ﷺ إذا المرء المسلم صلى عليه

في صلاته محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي »، وفي هذا دليل على أنه يجمع في آخر الصلاة بين السلام والصلاحة على رسول الله ﷺ، وقد نقل ابن كثير في تفسيره القول بوجوب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير عن الإمام الشافعي والإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وحديث أبي مسعود التبعي الذي تقدم، يدل على ذلك، كما قال ابن كثير رحمه الله، وجمهور العلماء على القول بعدم الوجوب.

وتعجبني قصة لأحد الفضلاء، وهو الشيخ ثانبي المنصور رحمه الله من الجبيل في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية سمعتها من سمعها منه مضمونها: أنه زار إحدى الدول التي فتن بعض أهلها بالبناء على القبور والغلو في أصحابها، فلقي جماعة في مسجد فيه قبر لمزوه وأهل بلده بأنهم لا يحبون الرسول ﷺ، فقال لهم: هل في بلادكم حانات للخمور وأماكن

للعهر والفجور؟ قالوا: نعم كثيرة!، فقال: إن بلادنا ليس فيها ولا محل واحد، وقال لهم أيضاً: ما حكم الصلاة على النبي ﷺ عندكم في الصلاة؟ قالوا مستحبة، قال: فإنها عندنا ركن، إذا لم يأت بها المصلي في صلاته، لا تصح صلاته، فمن يكون الأولى إذا بمحبة الرسول ﷺ؟

وما ذكره رحمه الله واضح في المسألة الأولى، وأما المسألة الثانية فالقول بالاستحباب، قول جمهور العلماء كما تقدم، لكن ما ذكره لا بأس به، لكونه في مقام المجادلة، والاحتجاج على من لمز أهل السنة في هذه البلاد بما هم براءة الشمس من اللمس، وأقول إضافة إلى ما ذكره، فإن القضاة في هذه البلاد يقضون بأحكام الشريعة الرفيعة، وأما ذلك البلد وأكثر البلاد الأخرى، فالقضاة فيها يحكمون بالقوانين الوضعية الوضيعة، وفي هذه البلاد كليات عديدة باسم

كلية الشريعة، ومن خريجيها يختار القضاة، وأما البلاد الأخرى، فجلّها إن لم يكن كلها، إذا وجد فيها شيء من ذلك فإنه يطلق عليه اسم كلية الشريعة والقانون، وهذه التسمية تعادل اسم: كلية الحق والباطل.

وفي عام ١٣٩٧هـ زرت باكستان فدعاني جماعة من المحامين للقاء كلمة، فاقترحت عليهم فيها أن يبحثوا عن مهن أخرى طيبة غير مهنة المحاماة (الوكلالة في الخصومة) في محاكم غير شرعية، وزرت الرئيس ضياء الحق رحمه الله وشكرته على الجهد الذي كان يبذله لتطبيق الشريعة الإسلامية، وكان مما قلته له: إن الفرق بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، كالفرق بين الله وخلقه، لأن الشريعة وحي من الله، والقوانين وضع من خلق الله، وأسأل الله عزّ وجلّ أن يوفق المسلمين لتحكيم شريعة ربهم ليظفروا بسعادة الدنيا والآخرة، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿أَفَحُكْمُ

الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ^١ وَمَنْ أَحْسَنْ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقَنُونَ^٢) [المائدة: ٥٠]، وقال في حق أهل الكتاب: «وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا الْتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَا كَلَّا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمَنْ نَحْتَ أَرْجُلِهِمْ^٣ » [المائدة: ٦٦]، وقال تعالى: «فَمَنْ تَبَعَ هُدًى فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ سَخَزَنُونَ^٤ » [البقرة: ٣٨]، وقال: «فَمَنْ أَتَبَعَ هُدًى فَلَا يَضُلُّ وَلَا يَشْفَى^٥ » وَمَنْ أَغْرَضَ عَنِ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَخْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَغْمَى^٦) [طه: ١٢٣-١٢٤]، وقال: «أَتَبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَبَعُوا مِنْ دُونِهِ أُولَيَاءُ^٧ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ^٨ » [الأعراف: ٣].

ولا شك أن حبّة الرسول ﷺ يجب أن تكون في قلب كل مسلم، فوق حبّته لأبيه وأمه وابنه وبناته، لقوله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين». رواه البخاري (١٥) ومسلم (١٦٩) عن أنس رض، والعلامة

الواضحة الجلية طبعة الرسول ﷺ، إنما هي اتباعه والسير على نهجه، كما قال الله عز وجل: « قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُخَيِّبُكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ » [آل عمران: ٣١].

قوله: [(وبارك...) وما بعدها: سنن أقوال وأفعال].

والمعنى: أن المتعين التشهد والصلاحة على النبي ﷺ، وأما (اللهم بارك على محمد) وما بعدها من الذكر، وكذلك الجلوس لهذا الذكر، فسنن أقوال وأفعال، وسنن الأقوال والأفعال في الصلاة كثيرة، وقد ذكرت في كتب الفقه، ومنها (دليل الطالب) لمرعى بن يوسف (ص: ٣٥).

والركن الرابع عشر: التسليمتان، وبهما يكون الخروج من الصلاة، لحديث: « تحريرها التكبير وتحليلها التسليم »، وقد تقدم.

وقد ذكر ابن القيم في كتابه (إعلام الموقعين) (٣٥٨/٢): أن أحاديث الخروج من الصلاة بالتسليمتين جاءت عن خمسة عشر من أصحاب النبي ﷺ ما بين صحيح وحسن، وذهب بعض أهل العلم إلى الاكتفاء بتسليمة واحدة، والقول بالتسليمتين هو الذي تظافرت عليه الأدلة، وفيه الاحتياط والخروج من الخلاف.

وهذه الأركان الأربع عشر، خمسة منها قولية، وهي: تكبيرة الإحرام، وقراءة الفاتحة، والتشهد الأخير، والصلاحة على النبي ﷺ، والتسليمتان، والبقية فعلية، وقد ذكر الشيخ مرعي بن يوسف في كتابه (دليل الطالب) (٣٣) أركان الصلاة الأربع عشر وعدّ فيها: التشهد الأخير والصلاحة على النبي ﷺ ركناً واحداً، وعدّ فيها الاعتدال قائماً بعد الركوع، واعتباره ركناً جاء النص عليه في حديث المسيء في صلاته،

ففيه: «ثم ارفع حتى تعتدل قائماً»، والشيخ الإمام اعتبر الاعتدال قائماً بعد الركوع مع الرفع من الركوع ركناً واحداً، فكأنه يقول: والرفع منه حتى يعتدل قائماً.

واجبات الصلاة

قوله: [والواجبات ثمانية: جميع التكبيرات غير تكبيرة الإحرام، وقول: (سبحان ربِّي العظيم) في الركوع، وقول: (سمع الله لمن حمده) للإمام والمنفرد، وقول: (ربنا ولك الحمد) للكل، وقول: (سبحان ربِّي الأعلى) في السجود، وقول: (رب اغفر لي) بين السجدين، والتشهد الأول، والجلوس له].

هذه الواجبات كلها قولية إلّا واحداً منها، فهو فعلٍّ، وهو الجلوس للتشهد الأول، وقد ذكر ابن قدامة في المغني (١٨٠/٢) أن وجوب هذه السبعة القولية هو المشهور عن أَحْمَدَ، وأن القول بعدم وجوبها قول أكثر الفقهاء، قال: «والمشهور عن أَحْمَدَ أن تكبير الخفض والرفع، وتسبيح الركوع والسجود، وقول: سمع الله لمن حمده، وربنا ولك الحمد، وقول: ربِّي اغفر لي بين السجدين، والتشهد الأول، واجب وهو قول

إسحاق وداود، وعن أحمد أنه غير واجب، وهو قول أكثر الفقهاء».

وما استدل به ابن قدامة في المغني على الوجوب قوله: «وقد روى أبو داود عن علي بن يحيى بن خلاد عن عمه، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تسم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ» إلى قوله: «ثم يكبر، ثم يركع حتى تطمئن مفاصله، ثم يقول: سمع الله لمن حمده، حتى يستوي قائماً ثم يقول: الله أكبر، ثم يسجد حتى يطمئن ساجداً، ثم يقول: الله أكبر، ويرفع رأسه حتى يستوي قاعداً، ثم يقول: الله أكبر، ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله، ثم يرفع رأسه فيكبر، فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته»، وهذا نص في وجوب التكبير». والحديث في سنن أبي داود (٨٥٧) بإسناد صحيح.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله التسميع للإمام والمنفرد دون المأمور، وهو الصحيح، لقوله ﷺ في الحديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به»، وفيه قوله: «إذا قال:

سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا ولد الحمد». أخرجه البخاري (٧٣٤-٧٣٢) عن أنس وأبي هريرة رضي الله عنهم، فقد قال عليهما السلام في الحديثين: «قولوا: ربنا ولد الحمد»، ولم يقل: فقولوا: سمع الله لمن حمده، وذهب بعض أهل العلم إلى أن المأمور يقول: سمع الله لمن حمده، مستدلاً بعموم قوله عليهما السلام في حديث مالك بن الحويرث: «وصلوا كما رأيتمني أصلي». أخرجه البخاري (٦٣١)، ووجه الاستدلال: أن النبي عليهما السلام يقول: «سمع الله لمن حمده» فالمأمورون يقولون: سمع الله لمن حمده، لكن حديث: «إذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا ولد الحمد» مخصوص بحديث: «وصلوا كما رأيتمني أصلي»، وهو نظير قوله عليهما السلام: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن». رواه البخاري (٦١١) ومسلم (٣٨٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقد خص من الحديث: «حي على الصلاة، حي على الفلاح» فإنه يقال

عندهما: لا حول ولا قوّة إلّا بالله كما في صحيح مسلم (٣٨٥) عن عمر التبغث.

قوله: [فالأركان: ما سقط منها سهواً أو عمدًا بطلت الصلاة بتركه، والواجبات: ما سقط منها عمدًا بطلت الصلاة بتركه، وسهواً جبره السجود للسهو، والله أعلم].

أركان الصلاة وواجباتها ومستحباتها، كلّها من أجزائها وهي داخلة تحت التعريف الشرعي للصلاة، وهو: « أقوال وأفعال مخصوصة مفتوحة بالتكبير ومحتمة بالتسليم »، وبين الأركان والواجبات والمستحبات فرق، فإن الأركان يتعيّن الاتيان بها، ولا تسقط إذا تركها سهواً أو عمدًا، وأما الواجبات، فتعتمد تركها يبطل الصلاة، وتركها سهواً يجبر بسجود السهو، وأما المستحبات، مثل دعاء الاستفتاح، والاستعاذه، فإن من أتى بها أثيب، ومن تركها لا

يُعاقب إِلَّا إِذَا كَانَ تَرَكَهُ إِيَّاهَا رَغْبَةً عَنِ السَّنَّةِ، لِقَوْلِهِ
 ﴿فَمَنْ رَغَبَ عَنِ سَنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي﴾. رَوَاهُ
 الْبَخَارِيُّ (٥٠٦٣) وَمُسْلِمُ (١٤٠١)، فَإِنْ لَفْظَ السَّنَّةِ
 فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَوْسَعُ إِطْلَاقَاتِ لَفْظِ السَّنَّةِ، فَإِنَّ الْمَرَادَ
 بِهِ طَرِيقَتِهِ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ، وَيُشْعَلُ ذَلِكَ كُلُّ مَا جَاءَ
 فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسَنَّةِ رَسُولِهِ.

هَذَا آخِرُ مَا تَيسَّرَ تَحْرِيرُهُ فِي شَرْحِ شُروطِ الصَّلَاةِ
 وَأَرْكَانِهَا وَوَاجِبَاتِهَا لِشِيخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ
 الْوَهَابِ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يغْفِرَ لِهِ
 وَيَجْزِلَ لَهُ الْأَجْرَ وَالثَّوَابَ عَلَى جَهُودِهِ الْعَظِيمَةِ فِي
 نَصْرَةِ الدِّينِ وَالدُّعْوَةِ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَّةِ وَمَا
 كَانَ عَلَيْهِ سَلْفُ الْأُمَّةِ، وَأَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يُوفِّقَ الْمُسْلِمِينَ
 لِلْفَقِهِ فِي الدِّينِ وَالثَّبَاتِ عَلَى الْحَقِّ إِنَّهُ سَمِيعٌ مَجِيبٌ
 وَصَلِيَ اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٌ
 وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

المحتويات

٣	المقدمة
٤	شروط الصلاة
٩	شروط الوضوء
١٢	فرض الوضوء
٢٠	حكم التسمية في الوضوء
٢١	نواقص الوضوء
٢٩	عود إلى بقية شروط الصلاة
٤٣	أركان الصلاة
٩٠	واجبات الصلاة